

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مديرية المالية

بالجزائر، في 03 ديسمبر 2021

رقم 1275 / م.م / 2021

إلى السيدات والسادة
مديري مؤسسات التعليم العالي

الموضوع: ف/ي منشور يعدل ويتم المنشور رقم 009 المؤرخ في 19 ماي 1997 المتعلق
بتمثيلية المنظمات النقابية.
المرفقات: نسخة (01).

يشرفني أن أوافيكم، مرفقةً بهذا الإرسال، بنسخة من المنشور رقم 002 المؤرخ
في 3 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 18 ديسمبر سنة 2021، المعدل والمتمم للمنشور
رقم 009 المؤرخ في 19 مايو 1997، المتعلق بتمثيلية المنظمات النقابية.
في هذا الصدد، أطلب منكم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التوزيع الشامل لهذا
المنشور على مستوى مصالحكم، قصد الحرص على متابعة تنفيذ محتواه.
تفضلوا، السيدات والسادة، بقبول عبارات التقدير والاحترام.



مدير المالية،

إمضاء: جبراني عبد الحكيم

نسخة إلى: - السيد الأمين العام.

- السيد المفتش العام.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTÈRE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI
ET DE LA SÉCURITÉ SOCIALE

Le Ministre

وزارة العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي
الوزير

منشور رقم 002... مؤرخ في 13... جمادى الأولى عام 1443 الموافق 18... ديسمبر 2021
يعدل ويتم المنشور رقم 009 المؤرخ في 19 مايو 1997، والمتعلق بتمثيلية
المنظمات النقابية.

السيد المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري،
السيد المفتش العام للعمل،
السيدات والسادة مسؤولي المنظمات النقابية للعمال الأجراء،
السيدات والسادة مسؤولي المنظمات النقابية للمستخدمين،
السادة المدراء العامون ومسيري المؤسسات وشركات المساهمة.

يهدف هذا المنشور إلى إعلام المنظمات النقابية للعمال الأجراء وللمستخدمين
بالتعديلات التي تم إدخالها على الجداول الملحقة بالمنشور رقم 009 المؤرخ في 19 مايو
1997، المتعلق بتمثيلية المنظمات النقابية وهذا تطبيقاً لأحكام المواد من 34 إلى 37
مكرر من القانون رقم 90-14 المؤرخ في 02 جوان 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة
الحق النقابي، المعدل والمتمم.

حيث يجدر التنويه إلى أن هذه التعديلات تدرج في إطار متابعة عملية عصرنه
إجراءات تبليغ العناصر التي تسمح بتقدير التمثيلية النقابية للمنظمات النقابية
للعمال الأجراء وللمستخدمين المسجلة، موضوع البيان الرسمي لوزارة العمل
والتشغيل والضمان الاجتماعي الصادر بتاريخ 6 مارس 2018.

وعليه، ومنذ صدور القانون رقم: 90-14 المؤرخ 2 يونيو 1990، المتعلق بكيفيات
ممارسة الحق النقابي، المعدل والمتمم، احتل الحوار الاجتماعي ولاسيما من خلال

المفاوضة الجماعية على جميع المستويات، مكانة بارزة في بناء وتطوير الإطار المعيارى لعلاقات العمل سواء على المستويين الفردي والجماعي، باعتباره أداة دفع للنمو والتشغيل والأداء الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

ولقد تجسد هذا المبدأ أيضا من خلال الأهمية التي تولي للحوار الاجتماعي على مستوى المؤسسة وقطاع النشاط وكذلك على المستوى الوطني من أجل ضبط التطورات الرئيسية في مجال التشريع والتنظيم المتعلقين بالعمل.

غير أن هذا المسار تميز بتعقيد المشهد النقابي الوطني وهذا من خلال معايينه:

- وجود مجالات عديدة للتمثيل النقابي على المستوى الوطني،
- كثرة المنظمات النقابية القاعدية في بعض قطاعات النشاط،
- عدم وجود معلومات موضوعية وشفافة عن وزن المنظمات النقابية،
- تزايد النزاعات في التمثيلية النقابية بين المنظمات النقابية.

وعليه، فإن ترقية الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية تتطلب تعزيز شرعية الفاعلين الذين توكل إليهم مهمة التفاوض بشأن معايير العمل.

وكما هو معلوم فإن مقاييس التمثيلية النقابية محددة في أحكام المواد من 34 إلى 37 مكرر من القانون رقم: 90-14 المذكور أعلاه. وبالتالي الامتثال لذلك ضروري للاعتراف بأن منظمة نقابية تعد تمثيلية، ويتعلق الأمر بالمقاييس التالية:

- بالنسبة للمنظمات النقابية للعمال: عدد الأعضاء، اشتراكات الأعضاء أو عدد المندوبين المنتخبين في لجنة المشاركة في حالة وجودها،

- بالنسبة للمنظمات النقابية لأرباب العمل: عدد أعضاء المستخدمين، وعدد مناصب الشغل لهؤلاء المستخدمين وكذلك اشتراكات أعضائها.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة النقابية للعمال تعتبر تمثيلية، عندما تكون مكونة منذ ستة (6) أشهر على الأقل وتضم على الأقل 20٪ من إجمالي العمال الأجراء الذين تغطيهم قوانينها الأساسية و/أو المنظمة النقابية للعمال التي لها تمثيل على الأقل 20٪ داخل لجنة المشاركة عندما تكون هذه الأخيرة موجودة داخل المنظمة المستخدمة.

ووفقاً لأحكام المادتين 38 و 40 من القانون رقم: 14-90 المذكور أعلاه، تتمتع المنظمات النقابية التمثيلية فقط بصلاحيات القيام لاسيما بإبرام اتفاقيات أو اتفاقات جماعية في العمل، والمشاركة في الوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وممارسة الحق في الإضراب وكذا إنشاء هيكل نقابي في مكان العمل لضمان تمثيل المصالح المادية والمعنوية لأعضائها.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن فقط الفدراليات والاتحادات والكنفدراليات الأكثر تمثيلاً على الصعيد الوطني بالقيام بالصلاحيات المنصوص عليها في أحكام المادة 39 من القانون رقم 14-90 المذكور أعلاه، بما في ذلك على وجه الخصوص التمثيل في مجالس إدارة صناديق الضمان الاجتماعي وفي المجالس المتساوية الأعضاء في الوظيفة العمومية واللجنة الوطنية للتحكيم، والمشاركة في تقويم وإثراء التشريع والتنظيم المتعلقين بالعمل، والتفاوض بشأن الاتفاقيات والاتفاقيات الجماعية التي تعنيهم، والتشاور أثناء إعداد المخططات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك، فإن النقابات العمالية التي لا تبلغ بالعناصر التي تسمح بتقدير تمثيليتها النقابية في الآجال المحددة (31 مارس من كل سنة)، يمكن اعتبارها غير تمثيلية، تطبيقاً لأحكام القانون رقم: 14-90 المذكور أعلاه.

وفي هذا الصدد، ومن أجل تعزيز وتحسين تقييم التمثيلية النقابية، بموضوعية وشفافية تامة، فإن العناصر التي تمكن المستخدم أو السلطة الإدارية المختصة أو السلطة المختصة المذكورة في المادة 10 من القانون رقم: 14-90 سالف الذكر من تقييم هذه التمثيلية، سيتم قياسها باستخدام نظام معلومات جديد.

إن هذا الإطار المبتكر يدرج إجراء لضبط قائمة المنخرطين في المنظمات النقابية للعمال ولأرباب العمل، وكذلك يحدد العضوية المزدوجة للمنخرطين في المنظمات النقابية، من خلال استخدام رقم الضمان الاجتماعي للعضو (شخص طبيعي أو اعتباري).

وتبعاً لما سبق ومن أجل قياس التمثيل النقابي بشكل أفضل والحفاظ على حوار اجتماعي بناء، يعدل ويتم هذا المنشور أحكام الفقرة الثالثة من المنشور رقم 009 المؤرخ 19 مايو 1997، المتعلق بتمثيلية المنظمات النقابية، على النحو التالي:

الفقرة - III - الهيئات المختصة المكلفة بتقدير تمثيلية المنظمات النقابية:

يُعدل ويُتمم و يلحق بهذا المنشور الجدول المرجعي المشار إليه في الفقرة 2 بعنوان " الفقرة - III - الهيئات المختصة المكلفة بتقدير تمثيلية المنظمات النقابية" المرفق بالمنشور رقم 009 المؤرخ في 19 مايو 1997 و المتعلق بتمثيلية المنظمات النقابية.

كما يُعدل و يتمم و يلحق بهذا المنشور الجدول المرجعي المشار إليه في الفقرة 3 المعنونة ب" الفقرة - III - الهيئات المختصة المكلفة بتقدير تمثيلية المنظمات النقابية" المرفق بالمنشور رقم 009 المؤرخ في 19 مايو 1997 و المتعلق بتمثيلية المنظمات النقابية.

تُرسل كل من المنظمات النقابية للعمال الأجراء و المنظمات النقابية لأصحاب العمل بحسب طبيعة المنظمة، الجداول المرفقة بهذا المنشور و المتضمنة في النظام المعلوماتي إلى المستخدم أو السلطة الإدارية المختصة أو السلطة المختصة المذكورة في المادة 10 من القانون رقم: 14-90 سالف الذكر بعد تحميلها على الموقع الإلكتروني لوزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي www.mtess.gov.dz " و ذلك في أجل لا يمكن أن يتجاوز الثلاثي الأول للسنة المدنية المعنية.

و تجدر الإشارة إلى أن الوضعية المعتمدة تكون مضبوطة إلى غاية 31 ديسمبر من السنة السابقة.

يُكلف أعضاء الحكومة و الولاية بالسهر على ضمان نشر واسع لهذا المنشور والحرص على تطبيقه في المؤسسات و الإدارات و الهيئات الخاضعة لوصايتهم.

تدخل هذه الأحكام حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 2022.



نسخة إلى:

- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

- السيدات والسادة الولاة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

عناصر تقدير التمثيلية النقابية للمنظمات النقابية للعمال الاجراء

الوضعية المتعلقة بالتمثيلية النقابية إلى غاية 31 ديسمبر

تسمية المنظمة النقابية للعمال:

الرقم المرجعي للتسجيل:

العنوان:

فرع النشاط/ المهنة المغطاة:

التعداد الإجمالي للعمال الذي يغطيهم القانون الأساسي:

التعداد الإجمالي للمنخرطين:

المقاطعة الإقليمية:

الهاتف الثابت/ المحمول:

رقم الفاكس/ البريد الإلكتروني:

الرقم التسلسلي	رقم الضمان الاجتماعي للمنخرط	بطاقة الانخراط		مبلغ الإشتراك بالدينار
		الرقم	تاريخ الانخراط	

أنا الممضي أسفله، الممثل المفوض قانونا (الرئيس/ الأمين العام، أمين الخزينة) أتعهد بشرفي أن المعلومات المدلى بها أعلاه في الاستمارة صحيحة و مطابقة للأحكام القانونية التي تسيّر التمثيلية النقابية.

الرئيس/ الأمين العام

أمين الخزينة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

عناصر لتقدير التمثلية النقابية للمنظمات النقابية لأصحاب العمل

الوضعية المتعلقة بالتمثيلية النقابية إلى غاية 31 ديسمبر

تسمية المنظمة النقابية لأصحاب العمل:

الرقم المرجعي للتسجيل:

العنوان:

فرع النشاط/ المهنة المغطاة:

التعداد الإجمالي للمستخدمين الذين يغطيهم القانون الأساسي:

التعداد الإجمالي للمنخرطين:

المقاطعة الإقليمية:

الهاتف الثابت/ المحمول:

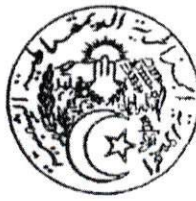
رقم الفاكس/ البريد الإلكتروني:

الرقم التسملي	رقم انتساب المنخرط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	عدد العمال المشغلين من قبل المنخرط	مبلغ الإشتراك بالدينار

أنا الممضي أسفله، الممثل المفوض قانونا (الرئيس/ الأمين العام، أمين الخزينة) أتعهد بشرفي أن المعلومات المتدلى بها أعلاه في الاستمارة صحيحة و مطابقة للأحكام القانونية التي تسير التمثيلية النقابية.

الرئيس/ الأمين العام

أمين الخزينة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTÈRE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI
ET DE LA SÉCURITÉ SOCIALE

Le Ministre

وزارة العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي
الوزير

Circulaire n° 002 du ... 13 ... Joumada Al Oula 1443 correspondant
au 18 DEC 2021 modifiant et complétant la circulaire n° 009
du 19 mai 1997, relative à la représentativité des organisations syndicales

Monsieur le Directeur Général de la Fonction Publique et de la
Réforme Administrative,
Monsieur l'Inspecteur Général du Travail,
Mesdames et Messieurs les responsables des organisations syndicales
de travailleurs,
Mesdames et Messieurs les responsables des organisations syndicales
d'employeurs,
Messieurs les Directeurs Généraux et Gérants des Entreprises et
Sociétés de Capitaux.

La présente circulaire a pour objet de porter à la connaissance des
organisations syndicales des travailleurs salariés et d'employeurs les
modifications apportées aux tableaux joints en annexe à la circulaire n° 009 du
19 mai 1997, relative à la représentativité des organisations syndicales, en
application des dispositions des articles 34 à 37 bis de la loi n°90-14 du 2 juin
1990, modifiée et complétée, relative aux modalités d'exercice du droit
syndical.

Il convient de souligner que lesdites modifications s'inscrivent dans le cadre de
la poursuite de la modernisation des procédures de communication des
éléments permettant d'apprécier la représentativité syndicale des
organisations syndicales des travailleurs salariés et d'employeurs enregistrés
objet du communiqué officiel du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la
Sécurité Sociale du 6 mars 2018.

Ainsi, depuis la promulgation de la loi n°90-14 du 2 juin 1990, modifiée et complétée, relative aux modalités d'exercice du droit syndical, le dialogue social notamment par le biais de la négociation collective à tous les niveaux, a pris une place prépondérante dans la construction et l'évolution du cadre normatif des relations de travail, tant individuelles que collectives et ce, comme levier de croissance, d'emploi et de performance économique dans les secteurs public et privé.

Ce principe s'est matérialisé également par l'importance donnée au dialogue social au niveau entreprise, secteur d'activité ainsi qu'à l'échelle nationale afin de fixer le contenu des grandes évolutions dans le domaine de la législation et de la réglementation du travail.

Toutefois, ce processus a été marqué par la complexité du paysage syndical national qui se caractérise par:

- L'existence de plusieurs champs de représentation syndicale au niveau national,
- Le nombre important d'organisations syndicales de base au niveau de certains secteurs d'activité,
- L'absence d'informations objectives et transparentes sur le poids et la légitimité des organisations syndicales,
- Les conflits croissants relatifs à la représentativité syndicale entre les organisations syndicales.

C'est pourquoi, la promotion du dialogue social et de la négociation collective doit s'appuyer sur le renforcement de la légitimité des acteurs qui négocient les normes du travail.

Les critères de représentativité syndicale sont édictés par les dispositions des articles 34, à 37 bis de la loi n°90-14 sus citée dont le respect est nécessaire pour qu'une organisation syndicale puisse être reconnue représentative. Il s'agit en effet des critères suivants :

- pour les organisations syndicales des travailleurs: les effectifs d'adhérents, les cotisations des membres ou le nombre de délégués élus au sein du comité de participation lorsque ce dernier existe,
- pour les organisations syndicales d'employeurs: le nombre d'adhérents employeurs, le nombre des emplois de ces mêmes employeurs ainsi que les cotisations des membres,

Il est à préciser que l'organisation syndicale des travailleurs est considérée représentative, lorsqu'elle est constituée légalement depuis au moins six (6) mois et regroupe au moins 20% de l'effectif total de travailleurs salariés couverts par les statuts de ladite organisation syndicale et/ou ayant une représentation d'au moins de 20% au sein du comité de participation lorsque ce dernier existe au sein de l'organisme employeur.

Selon les dispositions des articles 38 et 40 de la loi n°90-14 sus citée, seules les organisations syndicales des travailleurs représentatives peuvent notamment conclure des conventions ou accords collectifs de travail, participer à la prévention des conflits collectifs de travail et à l'exercice du droit de grève et créer une structure syndicale au sein du lieu de travail pour assurer la représentation des intérêts matériels et moraux de ses membres.

Par ailleurs, seules les fédérations, unions ou confédération syndicales les plus représentatives à l'échelle nationale peuvent assurer les prérogatives prévues par les dispositions de l'article 39 de la loi n°90-14 sus citée dont notamment la représentation aux conseil d'administration des caisses de sécurité sociale et au conseil paritaire de la fonction publique et à la commission nationale d'arbitrage, la participation à l'évaluation et l'enrichissement de la législation et de la réglementation du travail, la négociation des conventions et accords collectifs qui les concernent et à la consultation lors de l'élaboration des plans de développement économique et social.

Ceci étant, les organisations syndicales qui ne communiquent pas les éléments de leur représentativité syndicale, dans les délais fixés (31 mars de chaque année), peuvent ne pas être considérées comme étant représentatives, en application des dispositions de la loi n° 90-14 sus citée.

A cet égard et afin de conforter et d'améliorer l'appréciation de la représentativité syndicale, en toute objectivité et transparence, les éléments permettant à l'employeur, à l'autorité administrative compétente et à l'autorité compétente mentionnées à l'article 10 de la loi n°90-14 sus citée, d'évaluer cette représentativité, sont désormais mesurés à partir d'un nouveau système d'information.

Ce cadre est particulièrement innovant dans la mesure où il introduit une modalité pour établir la liste des affiliés aux organisations syndicales des travailleurs et d'employeurs, ainsi que de relever la double appartenance des affiliés aux organisations syndicales, à travers l'utilisation du numéro de sécurité sociale de l'adhérent (personne physique ou morale).

Afin de mieux mesurer la représentativité syndicale et de préserver un dialogue social constructif, la présente circulaire modifie et complète les dispositions du

paragraphe III de la circulaire n°009 du 19 mai 1997, relative à la représentativité des organisations syndicales, comme suit:

Paragraphe - III- Organes compétents chargés d'apprécier la représentativité des organisations syndicales :

Le tableau de référence visé au paragraphe 2 de l'intitulé « Paragraphe –III- Organes compétents chargés d'apprécier la représentativité des organisations syndicales » joint en annexe à la circulaire n° 009 du 19 mai 1997, relative à la représentativité des organisations syndicales est modifié et complété, est joint à la présente circulaire.

Le tableau de référence visé au paragraphe 3 de l'intitulé « Paragraphe –III- Organes compétents chargés d'apprécier la représentativité des organisations syndicales » joint en annexe à la circulaire n°009 du 19 mai 1997, relative à la représentativité des organisations syndicales est modifié et complété, est joint à la présente circulaire.

Les tableaux de référence joints à la présente circulaire et inclus dans le système d'information sont transmis, selon le cas, par les organisations syndicales de travailleurs salariés et les organisations syndicales d'employeurs, à l'organisme employeur, à l'autorité administrative compétente et à l'autorité compétente mentionnées à l'article 10 de la loi n°90-14 sus citée selon une version informatique téléchargeable sur le site électronique du Ministère du Travail de l'Emploi et de la Sécurité Sociale « www.mtess.gov.dz » et ce dans un délai qui ne saurait excéder le premier trimestre de l'année civile considérée.

La situation à considérer est arrêtée au 31 décembre de l'année antérieure.

Les membres du Gouvernement et les Walis sont chargés d'assurer une large diffusion de cette circulaire et de veiller à son application dans les entreprises, les administrations et les institutions sous leurs tutelles.

Les présentes prescriptions prennent effet à compter du **1 janvier 2022**.



**Ministre du Travail, de l'Emploi
et de la Sécurité Sociale**

Youcef CHERFA

Copie à :

- Mesdames et Messieurs les membres du Gouvernement,**
- Mesdames et Messieurs les Walis.**



République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail de l'Emploi et de la Sécurité Sociale

Eléments d'appréciation de la représentativité des organisations syndicales de travailleurs salariés

Situation arrêtée au 31 décembre :

Dénomination de l'organisation syndicale de travailleurs :

Référence de l'enregistrement :

Adresse :

Branche d'activité/Profession couverte :

Effectif global des travailleurs couverts par le statut :

Effectif global d'adhérents :

Circonscription territoriale :

Tél. fixe /mobile :

Fax /Email :

N°	N° d'affiliation à la Sécurité Sociale de l'adhérent.	Carte d'adhésion		Montant unitaire de la cotisation
		Numéro de la carte d'adhésion	Date d'adhésion	

Je soussigné, représentant dûment habilité (Président/ Secrétaire Général, le Trésorier) déclare sur l'honneur que les renseignements figurant dans le présent formulaire sont exacts et conformes aux dispositions légales régissant la représentativité des organisations syndicales.

Président / Secrétaire Général

Le Trésorier

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail de l'Emploi et de la Sécurité Sociale



Éléments d'appréciation de la représentativité des organisations syndicales de d'employeurs

Situation arrêtée au 31 décembre :

Dénomination de l'organisation syndicale d'employeurs :

Référence de l'enregistrement :

Adresse :

Branche d'activité/Profession couverte :

Effectif global des employeurs couvert par le statut :

Effectif global d'adhérents :

Circonscription territoriale :

Tél fixe /mobile :

Fax /Email :

N°	N° d'affiliation de l'adhérent à la CASNOS	Nombre de travailleurs employés par l'adhérent	Montant unitaire de cotisation

Je soussigné, représentant dûment habilité (Président/Secrétaire Général, le Trésorier) déclare sur l'honneur que les renseignements figurant dans le présent formulaire sont exacts et conformes aux dispositions légales régissant la représentativité des organisations syndicales.

Président / Secrétaire Général

Le Trésorier